أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على مستويات التشغيل بالتطبيق على الحالة المصرية خلال الفترة (1990 – 2019)

بحث مقدم من الباحثة

د/ إيمان محمد عبد اللطيف

مدرس بقسم الاقتصاد

كلية الإدارة والاقتصاد ونظم المعلومات

جامعة مصر للعلوم والتكنولوجيا

ملخص الدراسة:

تُعد البطالة آفة اقتصادية تعاني منها معظم الدول، بحيث تسعى جاهدة للتخفيف منها من خلال السياسات الاقتصادية المختلفة، ومنها السياسات الموجهة لاجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر، ومن هنا تبرز إشكالية البحث في الإجابة على التساؤل التالي "هل ساهمت الاستثمارات الأجنبية المباشرة في النهوض بمستويات التشغيل في مصر خلال الفترة من 1990 إلى 2019 "؟ وتتبع الدراسة منهجيتي الاستنباط والاستقراء، كما تتبع الدراسة المنهج القياسي التطبيقي للإجابة على التساؤل الرئيسي الذي تطرحه الدراسة

ويتناول البحث أربعة أقسام رئيسية، يتعرض أولها إلى الإطار المرجعي لدراسات الاستثمار الأجنبي المباشر، وثانيها إلى أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على مستويات التشغيل في مصر خلال الفترة محل الدراسة، أما القسم الثالث، فيعرض النموذج القياسي المستخدم لتحليل تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على التوظيف في مصر، أما القسم الأخير فيعرض لأهم استخلاصات وتوصيات البحث. وهناك عددا من النتائج من بينها: أن التوسع في إنشاء مشروعات أجنبية جديدة يستلزم مزيداً من قوى العمل خاصة المحلية، ومن ثم يزداد الطلب على العمالة المصرية وزيادة نسبة التوظيف، كما يزاول معدل النمو الاقتصادي تأثيراً سالباً ومعنوياً على التوظيف في مصر، وهذا

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

يرجع بشكل أساسي إلى أن المصدر الأساسي للنمو الاقتصادي في مصر يأتي من الاستهلاك العائلي عن وخُلصت الدراسة إلى عدداً من التوصيات من أهمها : ضرورة توجه الحكومة لتقديم مزيدٍ من التيسيرات المضاعفة للاستثمارات الأجنبية، فضلاً عن ضرورة العمل بشكل واضح على تخفيض معدلات الضرائب على المستثمرين الأجانب بما يتيح فرص جديدة للعمالة المصرية .

كلمات مفتاحية:-

الاستثمار الأجنبي المباشر – مستويات التشغيل – نسبة التوظيف إلى إجمالي عدد السكان –نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الناتج المحلى الإجمالي – معدل النمو الاقتصادي – الاستثمار المشترك أو الاستثمار الثنائي – مكونات الاستثمار الأجنبي المباشر – النظريات المفسرة للبطالة – نظرية العقود الضمنية – الاستثمار المملوك بالكامل للمستثمر الأجنبي

مقدمة:-

تسعى الاقتصادات المختلفة إلى إحداث تنمية مستدامة وبمعدلات مرتفعة من شأنها تحسين رفاهية أفراد المجتمع، وفى سبيل ذلك، تعمل كافة الدول جاهدة على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة باعتبارها مصدراً تمويلياً خارجياً كبديل للاقتراض الخارجي والذى يفرض أعباءً مالية تعجز موازنات الدول عن الوفاء بها مستقبلاً، وتحفيزاً لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، تتنافس الدول المضيفة في توفير المزايا والتيسيرات المشجعة لتوطين هذه الاستثمارات، بقصد تعظيم الاستفادة منها في تحقيق أهدافها الإنمائية، سواء ما تعلق باكتساب التقنيات الحديثة أو تنويع الهياكل الإنتاجية أو النهوض بمستويات التشغيل أو تحسين القدرات التصديرية.

مشكلة البحث:-

تعد البطالة آفة اقتصادية تعانى منها معظم الدول، بحيث تسعى جاهدة للتخفيف منها من خلال السياسات الاقتصادية المختلفة، ومنها السياسات الموجهة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

لاجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر، وتعانى مصر من ارتفاع معدلات البطالة لمستويات جاوزت أحياناً 13%، ورغم جهود الدولة التي بذلت ف العقدين الماضيين للتخفيف من حدة المشكلة إلا أنها مازالت تُلقى بظلالها وتعرقل انطلاق الاقتصاد الوطني في رحاب التنمية المتسارعة، الأمر الذى يدفع إلى تخيَر الإستراتيجيات والسياسات التي من شأنها استهداف التشغيل الكامل أو شبه الكامل بخفض معدلات البطالة إلى ما دون 5% من القوى العاملة، ولما كان التوجه الإستراتيجي للدولة هو تسريع عجلة النمو الاقتصادي من خلال توسيع الطاقات الإنتاجية وتنويع هياكلها، ولما كان الأمر يتطلب رفع معدلات الاستثمار إلى مالا يقل عن 20% سنوياً، وهو ما يتعذر تحقيقه بالاعتماد على المدخرات المحلية والاقتراض الخارجي فقط، أن السبيل المفضل لبلوغ المستهدفات الإنمائية وخفض معدلات البطالة هو تبنى السياسات الجاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر، وخاصة في القطاعات ذات التأثير التنموي المنشود من منظور الأثر على مستويات التشغيل في الاقتصاد المصري.

التساؤل الرئيسي للدراسة:

تُحاول الدراسة الإجابة على التساؤل الرئيسي التالي:

هل ساهمت الاستثمارات الأجنبية المباشرة في النهوض بمستويات التشغيل في مصر خلال الفترة من 1990 إلى 2019؟

- **أهمية البحث:-**

تنبع أهمية البحث من أنه في ظل تنامى الدين العام (الداخلي والخارجي) نتيجة للاعتماد المتزايد على الاقتراض العام لتمويل خطط وبرامج التنمية الاقتصادية وما يترتب على ذلك من تأثيرات سلبية على ميزان المدفوعات والاستدامة المالية للدولة وعلى سعر الصرف والتنافسية الدولية لمصر، في الوقت الذى يمكن أن تلعب

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الاستثمارات الأجنبية المباشرة دوراً إيجابياً في تمويل الخطط الإنمائية وتحقيق مستهدفاتها دون تنامى الأعباء المالية، كما تتجلى أهمية هذا البحث في محاولته لإبراز دور الاستثمارات الأجنبية المباشرة في مواجهة ما يعانيه سوق العمل المصري من اختلال بين جانبي العرض والطلب وما يسفر عنه من ارتفاع معدلات البطالة والذى يأتي بدوره إنعكاساً لتردى معدلات الاستثمار والنمو الاقتصادى. ومن ثم فإن إستهداف خفض معدلات البطالة بالعمل على زيادة مستويات التشغيل هو أمر وثيق الصلة بسياسات حفز الاستثمارات الأجنبية بجانب الاستثمارات المحلية.

أهداف الدراسة:-

تتمثل الأهداف الرئيسية للدراسة فى الآتى:-

1-بحث مدى مساهمة الاستثمار الأجنبى المباشر فى الحد من مشكلة البطالة كأحد المشكلات المؤرقة للاقتصاد المصرى من خلال توفير مزيدٍ من فرص العمل خلال الفترة محل الدراسة.

2-بحث العلاقة بين معدل النمو الاقتصادى ومستويات التشغيل، ومدى تأثر هذه العلاقة بتدفقات الاستثمار الأجنبى المباشر.

3-اقتراح بعض الآليات لرفع مستويات التشغيل من خلال تدفقات الاستثمار الأجنبى المباشر.

- منهج البحث:-

يرتكز هذا البحث على جانبين أو أسلوبين من أساليب البحث وهما:-

تتبع الدراسة المنهج الاستباطى فى تناول الإطار النظرى للاستثمار الأجنبى المباشر، وكذا المنهج الإستقرائى القائم على استعراض بعض التجارب الدولية فى شأن العلاقة بين الاستثمار الأجنبى المباشرو مستويات التشغيل ومن جانب آخر، تتبع الدراسة المنهج القياسى التطبيقى للإجابة على التساؤل الرئيسى الذى تطرحه

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الدراســة وفقاً للبيانات المتاحة بما يتناســب مع النموذج القياســى وبما يحقق أهداف البحث.

- **خطة البحث:-**

يضم البحث أربعة أقسام بيانها كالآتى:-

القسم الأول: الإطار المرجعى لدراسات الاستثمار الأجنبى المباشر(الأدبيات النظرية والدراسات التطبيقية)

القسم الثانى: أثر الاستثمار الأجنبى المباشر على مستويات التشغيل فى مصر خلال الفترة محل الدراسة.

القســم الثالث: النموذج القياســى لتحليل تأثير الاســتثمار الأجنبي المباشــر على التوظيف فى مصر

القسم الرابع: النتائج والتوصيات

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

القسم الأول

الإطار المرجعى لدراسات الاستثمار الأجنبى المباشر

(الأدبيات النظرية والدراسات التطبيقية)

- **موجز لبعض الدراسات التطبيقية:-**

1-عدنان غانم، لبنى حسين صالح المسيبلى، 2003:" دور الاستثمارات الأجنبية المباشرة فى التنمية الإقتصادية فى الجمهورية اليمنية ": تم فى هذه الدراسة قياس أثر الاستثمار الأجنبى المباشر على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية خلال الفترة (1983 – 1997)، حيث تم تطبيق واستخدام عدد من نماذج الإنحدار المختلفة، ولقد اتضح فى هذه الدراسة أن استخدام النموذج الخطى المتعدد هو الأمثل العلاقة بين معدل النمو فى الناتج المحلى الاجمالى الحقيقى وكل من الاستثمارات الأجنبية المباشرة ورأس المال المحلى ومعدل النمو فى القوة العاملة، ولقد تم استخدام نموذج الإنحدار الخطى البسيط طريقة المربعات الصغرى OLSلقياس أثر الاستثمار الأجنبى المباشر على العمالة وقد خلصت الدراسة إلى وجود تأثير إيجابى ضعيف للاستثمارات الأجنبية المباشرة فى معدل نمو الناتج المحلى، بالإضافة إلى تأثيرها الإيجابى فى المدخرات المحلية وتأثيرها غير المجدى بالنسبة للعمالة.

2-بيرى، 2016: " محددات الاستثمار الأجنبى المباشر وآثاره على التنمية الإقتصادية: دراسة قياسية مقارنة بين الجزائر وتونس والمغرب للفترة الزمنية (1996 – 2014)":-

تم إجراء دراسة قياسية لمحددات الاستثمار الأجنبى المباشر فى دول الدراسة، حيث تم تصميم نموذج لمحددات الاستثمار الأجنبى المباشر والذى تضمن المتغير التابع المراد تقديره فى هذه الدراسة والمتمثل فى الاستثمار الأجنبى المباشر، أما المتغيرات المستقلة فى النموذج فقد تمثلت فى (الطاقة المنتجة –اجمالى رصيد الدين الخارجى – الناتج المحلى الاجمالى – نصيب الفرد من اجمالى الناتج المحلى – النفقات

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

النهائية للاستهلاك العام للحكومة – معدل التضخم – مستخدمو الإنترنت – تطور القطاع المالى – صافى الضرائب على المنتجات – سعر الصرف الرسمى – معدل التعليم فى المرحلة الثانوية – اجمالى الإحتياطيات – الإنفتاح التجارى – عدم الإستقرار السياسى)، وبما أن النموذج يحتوى على معادلة سلوكية بسيطة، فإن الطريقة المناسبة لعملية التقدير هى طريقة المربعات الصغرى العادية OLS، كما تم تصميم نموذج لاختبار أثر الاستثمار الأجنبى المباشر على التنمية الاقتصادية، وقد خُلصت الدراسة إلى أن الاستثمار الأجنبى المباشر له أثر موجب على معدل النمو الاقتصادى فى الدول الثلاث، سالفة الذكر، وتفاوتت آثاره بين إيجابية وسلبية وعدم معنوية التأثير على بقية المتغيرات المعتمدة فى الدراسة، حيث كان له أثر تكاملى على الاستثمار المحلى فى الجزائر، بينما كان هذا الأثر إحلالى فى كل من تونس والمغرب، كما أن له أثر موجب على الصادرات فى الجزائر والمغرب وأثر موجب على الواردات فى المغرب.

3- **أحمد ميروك محمد خليفة، إبراهيم سيد عبد اللطيف، 2014: الإستثمار الأجنبى المباشر وأثره على النمو الإقتصادى: دراسة قياسية على الحالة المصرية خلال الفترة (1970 – 2010):-** هدفت هذه الدراسة إلى قياس أثر الاستثمار الأجنبى المباشر على كل من الصادرات ومعدلات التشغيل فى مصر، حيث تم استخدام أسلوب الانحدار، وخُلصت هذه الدراسة إلى أنه ليس هناك تأثير معنوى للاستثمار الأجنبي المباشر على الصادرات المصرية، كما أنه ليس هناك تأثير معنوى للاستثمار الأجنبى المباشر على معدلات التشغيل فى الاقتصاد المصرى، ويرجع ذلك إلى أن معظم المشروعات كانت كثيفة رأس المال وليست كثيفة العمالة، كما أن العديد من الشركات الأجنبية أعتمدت بدرجة كبيرة على العمالة الأجنبية بدلاً من العمالة المحلية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

4-عماري زهير، حافظ أمين بوزيدي، 2018، " أثرالاستثمار الأجنبي المباشر على البطالة في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1996 – 2014): -

هدفت الدراسة إلى تحديد درجة أثر تدفق الاستثمار المباشر فى تقليص البطالة فى الاقتصاد الجزائرى على الأمدين القصير والطويل، باستخدام نموذج الإنحدار الذاتى لفترات الإبطاء الموزعة.

وخُلصت الدراسة إلى أنه إذا حدثت صدمة فى الاستثمار الأجنبى المباشر بوحدة واحدة سيدوم هذا التأثير على البطالة لمدة ثلاث سنوات وثلاثة أشهر حتى يرجع إلى وضعه التوازنى والطبيعى، بمعنى أن تأثير الاستثمار الأجنبى المباشر على البطالة بطئ بحيث أن تأثيره فى المدى الطويل أكبر منه فى المدى القصير، كما أن هذا التأثير فى الطويل عكسى فى الفترة ذاتهاوطردى فى الفترة السابقة، بسبب المناخ الاستثمارى السائد غير المنافس مما أنعكس سلباً على أداء معظم المؤشرات الفرعية الأحدى عشر لمؤشرات ضمان لجاذبية الاستثمار مقارنة بالمتوسطين العربى والدولى.

5-عبير **ياف، 2016 ،" اثر الاستثمار الاجنبي المباشر على النمو الاقتصادي والتنمية والفقر والبطالة في الجزائر":**

استخدمت الدراسة منهجية التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ. وقد أظهر تحليل السلاسل الزمنية المستخدمة أنها متكاملة من الدرجة الاولى، كما أكد اختبار التكامل المشترك باستخدام اختبار الاثر واختبار القيم المميزة العظمى، وجود تكامل مشترك بين المتغيرات، مما أثبت وجود علاقة توازنيه طويلة الآجل بين المتغيرات. وقد خُلصت الدراسة إلى وجود أثر إيجابى للاستثمار الاجنبي المباشر على النمو الاقتصادي والتنمية والفقر والبطالة في الجزائر في المدى الطويل، وبالتالي أهمية تحليل أنواع الاستثمارات الاجنبية والآثار المترتبة عليها. إضافة الى ضرورة الاعتماد على الموارد المحلية والاستثمارات المحلية الى جانب الاستثمارات الاجنبية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

6-ايناس فهمى حسين، 2018، " أثر الاستثمار الأجنبى المباشر فى سوق العمل فى مصر ":-

هدفت الدراسة إلى قياس أثر صافى تدفقات الاستثمار الأجنبى المباشر الداخل على مؤشرات سوق العمل الرئيسية متمثلة فى نسبة التشغيل الاجمالى، ومعدل نمو انتاجية العمل على مستوى الاقتصاد ككل، ومعدل بطالة الإناث، فى الأجلين القصير والطويل فى الاقتصاد المصرى خلال الفترة (1980- 2015). وقد أعتمدت الدراسة على منهجية الإنحدار الذاتى لفترات الإبطاء الموزعة، وخُلصت الدراسة إلى وجود أثر معنوى وموجب لصافى تدفقات الاستثمار الأجنبى المباشر على نسبة التشغيل فى الأجلين القصير والطويل، إلا أن ذلك الأثر ضئيل، حيث أن زيادة نسبة صافى الاستثمار الأجنبى المباشر بمقدار 1% يُؤدى إلى زيادة نسبة التشغيل بمقدار(6 0.) فى الأجل القصير، وبمقدار (32.) فى الأجل الطويل، وهو مايتفق مع طبيعة تدفقات الاستثمار الأجنبى المباشر إلى مصر ومع مرونة التشغيل المتوسطة أو المنخفضة للقطاعات الأكثر جذباً لتلك التدفقات فى مصر. كما خُلصت الدراسة إلى عدم معنوية الأثر على معدل نمو إنتاجية العمل فى الأجلين القصير والطويل، وعدم معنوية التأثير على معدل بطالة الإناث، سواء فى الأجل القصير أو الطويل.

7-Press,J.2018, "Foreign Direct Investment,Economic Growth and Employment: Evidence from China":-

هدفت هذه الدراسة إلى التركيز على العلاقة بين الاستثمار الأجنبى المباشر، النمو الاقتصادى والتوظيف فى الصين خلال الفترة (1983-2016)، وقد تم استخدام إختبارات متعددة، منها اختبار ديكى – فولر واختبار جرانجر للسببية.

وخُلصت الدراسة إلى وجود تأثير إيجابى للاستثمار الأجنبى المباشر على التوظيف فى الأجل القصير، كما أن تأثيره على النمو الاقتصادى ضعيف، وأوضح اختبار جرانجر للسببية، أن الاستثمار الأجنبى المباشر له تأثير إيجابى على التوظيف، وأن كل من التوظيف والنمو الاقتصادى له تأثير على الأخر. وخُلصت الدراسة أيضاً

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إلى وجود تأثير سلبى للاستثمار الأجنبى المباشر على الناتج المحلى الإجمالى فى الأجل القصير، بينما له تأثير موجب فى الأجل القصير، كما أن للتوظيف تأثيرسلبى على الناتج المحلى الإجمالى فى الأجل الطويل، بينما تأثيره موجب فى الأجل القصير.

أولاً: دوافع الاستثمار الأجنبى المباشر:-

تختلف دوافع المستثمر الأجنبى الراغب فى الإستثمار خارج وطنه فى إحدى الدول المضيفة عن دوافع البلد المضيف الراغب فى جذب واستقبال هذا المستثمر، ويمكن التمييز بين دوافع الطرفين على النحو الآتى:

1- دوافع المستثمر الأجنبى:-

أ- طبيعة النشاط الإقتصادى:-

حيث تتعرض بعض الصناعات فى الدول المتقدمة للتقادم وإلى تراجع الطلب المحلى عليها مما يدفع المستثمر إلى البحث عن أسواق استهلاك ملائمة فى دول أخرى نقل وحداته الإنتاجية إليها لمباشرة الإنتاج [1].

ب- الكفاءة الإنتاجية:-

حيث يستهدف المستثمر الأجنبى خفض تكاليف الانتاج خاصة تكاليف المواد الخام والأيدى العاملة ولهذا تقوم الشركات الأجنبية فى أوروبا والولايات المتحدة والاقتصادات الناشئة (الصين والهند) بنقل عملياتها الإنتاجية إلى الدول المجاورة أو غير المجاورة لها التى تتميز بوفرة العمالة بها وانخفاض مستوى أجورها.[2]

---

1) دريد محمود السامرتى. 2006، **" الإستثمار الأجنبى : المعوقات والضمانات القانونية "**، الطبعة الأولى، مركز دراسات الدورة العربية، بيروت، ص 76.

2) **المرجع السابق**، ص 77 .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ت- زيادة المبيعات:-

من أجل إمكانية الاستفادة من وفورات الحجم الكبير، تقوم الشركات الأجنبية بالبحث خارج نطاق السوق المحلى عن أسواق أخرى من أجل تصريف فائض الإنتاج الذى لا يستوعبه سوق الدولة الواحدة، وفى حالة عدم توافر هذه الإمكانية أو صعوبتها بسبب ارتفاع تكاليف التصدير أو السياسات المقيدة للإستيراد من طرف الدول المضيفة، تلجأ الشركات الأجنبية إلى الإنتاج خارج حدود دولتها لتتفادى هذه القيود.

ث- تخفيض المخاطر:-

تلجأ الشركات فى حالة أشتداد المنافسة فيما بينها فى أسواقها الداخلية وارتفاع درجة المخاطر فى السوق إلى نقل نشاطها أو جزء منه إلى دولة أو دول أخرى تتسم بانخفاض مستوى المخاطر وتتوفر بها إمكانية تحقيق وضع إحتكارى أو شبه إحتكارى بعيداً عن المنافسة الحادة فى الأسواق الداخلية[3].

ج - حماية أسواق المستثمر والرغبة فى النمو والتوسع:-

حيث يلجأ بعض المستثمرين الذين يتعاملون مع أسواق دول معينة عن طريق تصدير إنتاجهم إلى هذه الأسواق إلى إنشاء مشروعات فى هذه الأسواق حتى لا يسبقهم منافسوهم إلى ذلك، وقد تلجأ الشركة إلى إقامة مصنع لها فى الخارج إذا ما واجهت منافسة محلية من طرف مستورد بسعر أقل من سعر الشركة حيث تختار الشركة الأم الذى يتم منه الإستيراد حتى تستفيد هى أيضا من مزايا انخفاض التكاليف وبالتالى انخفاض أسعار البيع إلى مستوى منافسيها بالإستيراد، كما أن عجز السوق المحلى عن تحقيق أهداف المستثمر فى النمو والتوسع يؤدى بالضرورة إلى التوجه نحو الاستثمار الخارجى والبحث عن منافذ عبر الحدود الوطن

[3]) **المرجع السابق**، ص 78 0

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

دوافع البلد المضيف [4]–

تسعى مختلف الدول المتّقدمة والنامية على حد سواء إلى جذب مزيدٍ من الاستثمارات الأجنبية المباشرة ويرجع هذا إلى أسباب متعددة تتنوع بحسب الدول واختلاف أوضاعها خاصة الاقتصادية منها. ويمكن إيضاح أهم هذه الأسباب الدافعة إلى جلب الاستثمار الأجنبى المباشر والتنافس عليه مع التركيز بشكل أساسى على دوافع الدول المضيفة النامية أو المتخلفة وذلك على النحو الآتى:

أ– تحسين وضع ميزان المدفوعات:–

حيث تسعى الدول النامية التى تعانى من عجز فى موازين مدفوعاتها إلى جلب الاستثمار الأجنبى المباشر للتخلص من هذا العجز أو على الأقل للتخفيف من حدته، حيث يفضل الاستثمار الأجنبى المباشر على غيره من مصادر التمويل الأجنبية للمزايا الآتية:

1– أن الاستثمار الأجنبى المباشر لا يلزم البلد المضيف له بأية مدفوعات مالية خارجية فى المستقبل إلا إذا حقق مشروع الاستثمار الأجنبى أرباحاً، وذلك على عكس القروض التى يجب أن تسدد مع فوائدها بغض النظر عن المردود المالى للمشروعات الممولة.

2– أن هناك بعض المشروعات الاستثمارية التى تحتاج إلى معدات وتجهيزات يتم استيرادها من الخارج مما يحمل البلد المضيف مدفوعات بالعملات الأجنبية النادرة أو غير المتوفرة بالقدر الكافى. ويؤدى دخول الاستثمار الأجنبى المباشر فى هذه الحالة إلى توفير هذه العملات لاستيراد المعدات والتجهيزات المطلوبة، ومن ثم يعفى جزئياً البلد المضيف له من بعض المدفوعات الخارجية.

[4])عدنان مناتى صالح .2013، " **دور الاستثمار الأجنبى المباشر فى التنمية الاقتصادية للدول النامية مع إشارة خاصة للتجربة الصينية** "، كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ب- زيادة تراكم رأس المال الثابت والإنتاج المحلى:-

حيث ينتج عن دخول الاستثمار الأجنبى المباشر إقامة مؤسسات ومشروعات استثمارية جديدة، وبالتالى اقتناء أصول إنتاجية إضافية مما يساهم فى زيادة الطاقة الإنتاجية للاقتصاد المضيف لهذا الاستثمار ومن ثم زيادة فى الإنتاج المحلى والمساهمة فى نمو الناتج المحلى الاجمالى.

ت- تخفيض مستوى البطالة:-

يخلق الاستثمار الأجنبى المباشر فرص عمل جديدة فى المشروعات الاستثمارية التى يقيمها البلد المضيف للاستثمار مما يؤدى إلى التخفيض من معدل البطالة، خاصة إذا تميزت تلك المشروعات الاستثمارية بالاستخدام الكثيف للعمالة.

ث- نقل التكنولوجيا الحديثة:-

تعتبر التكنولوجيا الحديثة من العناصر الأساسية لإحداث النمو الاقتصادى وتسريع معدلاته، وللحصول على هذه التكنولوجيا بأقل التكاليف، يتم إستيراد مكوناتها والعمل على تطويعها وتوطينها وفق متطلبات الاقتصاد المحلى. ومن المفترض أن يجلب الاستثمار الأجنبى المباشر الفن الإنتاجى الحديث وطرقه التقنية المتطورة للبلد المضيف مما يساهم فى تنمية أعمال البحث والتطوير التقنى[5].

ثانياً: مكونات الاستثمار الأجنبى المباشر[6]:-

يتكون الاستثمار الأجنبى المباشر من ثلاثة عناصر رئيسية وهى:-

5) Derrick, P. 2018,**" Determinants and Consequences of Foreign Direct Investment (FDI) in Thailand"**; Available at SSRN: https://ssrn.com/abstract=3278562

6) عبد السلام أبو قحف. 2003، **"الأشكال والسياسات المختلفة للإستثمارات الأجنبى"**، الإسكندرية، مؤسسة شباب الجامعة، ص ص : 15-25

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

1-رأس المال الأولى:-

وهو عبارة عن مبلغ التمويل الذى يقدمه المستثمر الأجنبى لشراء حصة من مشروع فى بلد آخر بخلاف بلده الأصلى، وتشترط بعض المؤسسات الدولية ومنها صندوق النقد الدولى بلوغ هذه المساهمة نسبة 10% على الأقل من رأس مال المشروع المساهم فيه ليصبح هذا الإستثمار مباشراً.

2-الأرباح المعاد إستثمارها:-

وتتمثل تلك الأرباح فى الحصّة الخاصة بالمستثمر الأجنبى من أرباح استثماراته فى البلد المضيف للاستثمار وغير المحولة إلى بلده الأصلى والتى تظل محتجزة لدى المشروع المحلى مصدر هذا الربح بهدف إعادة استثمارها، أى تحويلها إلى استثمارات جديدة ملكاً لشخص طبيعى أو معنوى أجنبى.و بهذا يصبح حجم الاستثمار الأجنبى المباشر هو حاصل جمع المساهمة الأولية مع الأرباح المُعاد استثمارها داخل الدولة ذاتها.

3-القروض داخل الشركة الواحدة:-

و تتمثِّل فى الديون طويلة الأجل للشركة الأم اتجاه فروعها فى الخارج أو بين فروع الشركة الواحدة المتواجدة فى عَدِة بلدان.

ثالثاً: أشكال الاستثمار الأجنبى المباشر[7]-

تتميز أشكال الاستثمار الأجنبى المباشر بالتعدد والتنوع، ويتم تصنيفها وفقا لمعيار الملكية أو وفقاً للقطاعات الاقتصادية التى ينسب إليها هذا الاستثمار، وذلك على النحو الآتى:

7) Hellstrom,J.2016,**" China Acquisitions in Europe : European Perceptios of Chinese Investments and their Strategic Implications"** .

- Vataliya,K.s. Vataliya, Bhanuben, N, Parmar.2013, **" Foreign Capital and Foreign investment "**, Gujarat, India, vol. 1, Issue3, P 9.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

1 – أشكال الاستثمار الأجنبى المباشر من حيث الملكية:-

يمكن تصنيف الاستثمار الأجنبى المباشر بالنظر إلى ملكيته إلى شكلين رئيسيين وهما:

أ-الاستثمار المملوك بالكامل للمستثمر الأجنبى:-

و ينتج هذا الشكل من الاستثمار الأجنبى المباشر نتيجة قيام مستثمر أجنبى أو عِدَّة مستثمرين أجانب بإحدى العمليتين التاليتين:

1-إقامة استثمار جديد كتأسيس شركة جديدة أو فرع جديد لشركة أجنبية فى البلد المضيف دون إشراك الطرف المحلى بأى نسبة كانت (ملكية أجنبية 100%).

2-شراء مشروع أو شركة محلية قائمة بحيث تؤول ملكيتها بالكامل إلى مستثمر أجنبى واحد أو عدة مستثمرين أجانب، وعادة ما يحدث ذلك فى إطار عملية الخصخصة التى تلجأ إليها بعض الدول فى إطار الإصلاحات الاقتصادية التى تقوم بها تلك الدول (وتعرف بأسم الإستحواذ).

ب-الاستثمار المشترك أو الاستثمار الثنائى:-

وهو الاستثمار المحقق فى البلد المضيف له والذى تتوزع ملكيته بين طرف أو عِدَّة أطراف أجنبية من جهة، وطرف أو عِدّة أطراف محلية من جهة ثانية((Joint Venture ويمكن التمييز هنا بين الشكليين التاليين وهما:

1-إقامة مشروع جديد أو فرع جديد لشركة أجنبية مملوك بالتساوى أو بدون تساوى بين مستثمر أو عِدّة مستثمرين أجانب ونظرائهم المحليين.

2-شراء مستثمر أو عدة مستثمرين أجانب لجزء من رأس مال مشروع استثمارى أو شركة محلية قائمة، وفى هذه الحالة يجب أن تكون نسبة مساهمة الطرف الأجنبى لا تقل عن 10% من رأس مال المشروع الاستثمارى حتى يصبح هذا الاستثمار الأجنبى مباشراً.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2-أشكال الاستثمار الأجنبى المباشر من حيث طبيعة النشاط الاقتصادى:-

ويقصد بذلك طبيعة النشاط الاقتصادى الذى ينتمى إليه مشروع الاستثمار الأجنبى المباشر، وقد يكون زراعياً أو صناعياً أو خدمياً.

رابعاً: آثار الاستثمار الأجنبى المباشرعلى اقتصاد البلد المضيف [8]:-

حيث تسعى الدول النامية والمتقدمة إلى جلب الاستثمار الأجنبى المباشر مستهدفة تحقيق العديد من المزايا غير أن تلك الأخيرة قد تصاحبها آثاراً غير مرغوبة خاصة فى الأجل الطويل، كما أن لكل استثمار مخاطره وتزداد تلك المخاطر عندما ينتقل المستثمر من بلده الأصلى إلى بلد أجنبى بفعل الظروف الجديدة والمحتملة الوقوع مستقبلاً.

وفيما يلى أهم آثار الاستثمار الأجنبى المباشر على اقتصاد البلدالمضيف على النحو التالى:

أ-الآثار على الاستثمار الداخلي أو المحلي:-

يحدث الاستثمار الأجنبى المباشر زيادة فى حجم الاستثمار الداخلى عندما يكون الاستثمار الأجنبى المباشر منشئاً لوحدات إنتاجية جديدة أو مضيفاً لأصول إنتاجية جديدة لوحدات قائمة من قبل، وعندما يصاحب دخول الاستثمار الأجنبى المباشر نشوء استثمارات أخرى محلية إضافية من طرف المقيمين نصبح بصدد مايسمى فى الأدب الاقتصادى " بالأثر التكاملى " وعادة ما تقع هذه الحالة عندما يكون الاستثمار الأجنبى المباشر بحاجة إلى إقامة روابط خلفية أو أمامية داخلية وليس خارج البلد المضيف له، وبهذا يتزايد حجم الاستثمار الداخلى أو المحلى، كما يتحقق ذلك أيضاً من خلال توفير مدخلات الإنتاج للشركات المحلية وتنمية قدرتها التصديرية.

8)H . Zhu, L, Duan, Y, Guo, K. Yu . 2016," **The Effects of FDI: Economic Growth and Energy Consumption** ",Economic Modelling; Elsevier, Vol .58, pp. 237 –248

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ورغم هذه الآثار الإيجابية للاستثمار الأجنبى المباشر على الاستثمار المحلى، فإنه ينبغى عدم تجاهل بعض آثاره السلبية على ذلك الأخير فى حالة تنافس المستثمر الأجنبى مع المستثمر المحلى على استخدام الموارد المحلية النادرة أو على أسواق المنتجات.

ب- الأثر على النمو الاقتصادى:-

لقد أختلف الاقتصاديون فيما يتعلق بطبيعة العلاقة بين الاستثمار الأجنبى المباشر والنمو الاقتصادى، فهناك من يعتبر مستوى النمو الاقتصادى هو العنصر المحدد للاستثمار الأجنبى المباشر، بما يعنى أن الاقتصاد الذى ينمو بنسب مرتفعة يجذب الاستثمار الأجنبى المباشر بينما الاقتصاد الذى ينمو بنسب منخفضة لا يجذب هذا النوع من الاستثمار.

و يضم الأدب الاقتصادى التجريبى العديد من الدراسات التى تناولت العلاقة بين الاستثمار الأجنبى المباشر والنمو الاقتصادى، حيث توصلت إحدى الدراسات إلى أن كل زيادة فى الاستثمار الأجنبى المباشر بنسبة 1% يترتب عليها حدوث زيادة فى النمو الاقتصادى بنحو 08. %، كما أوضحت دراسة أخرى أن الاستثمار الأجنبى المباشر كان له دور كبير فى تحفيز النمو الاقتصادى فى دول جنوب شرق آسيا من خلال دوره فى زيادة الإنتاجية الكلية لعناصر الإنتاج الناتجة عن التكنولوجيا الحديثة المصاحبة له، فضلاً عن دوره فى زيادة صادرات تلك الدول بمعدلات مرتفعة [9].

ت- الأثر على الميزان التجارى:-

و يتضح تأثير الاستثمار الأجنبى المباشر على الميزان التجارى من خلال الفرق بين صادرات هذا الاستثمار وارداته من السلع، فإذا كانت قيمة صادراته أكبر من قيمة وارداته يحدث فائضاً فى الميزان التجارى للبلد المضيف له أو يخفف من عجزه والعكس

[9]) Ashraf,A, Herzer, D and Nunnenkamp .2016, " **The Effects of Greenfield FDI and Gross – Border M&AS on total factor Productivity"**, World Economy 39 (11),p 55.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

صحيح، حيث يحدث عجزا فى هذا الميزان أو يخفض من فائضه إذا كانت وارداته أكبر من صادراته.

و هناك إستراتيجيتان لجلب الاستثمار الأجنبى المباشر وهما [10]:

1-إستراتيجية الاستثمار الأجنبى المباشر الموجه للتصدير.

2-إستراتيجية الاستثمار الأجنبى المباشر الموجه لإحلال الواردات، أى لإنتاج السلع المستوردة.

ويُلاحظ أن كليهما تؤثران أيجاباً على الميزان التجارى للبلد المضيف للاستثمار الأجنبى المباشر، حيث تؤدى الإستراتيجية الأولى إلى زيادة الصادرات وبالتالى زيادة الحصيلة من العملات الأجنبية، أما الإستراتيجية الثانية فتؤدى إلى تخفيض الواردات ومن ثم تخفيض المدفوعات إلى الخارج من العملات الأجنبية.

ث- الأثر على التشغيل [11]:-

من الدوافع الهامة لجذب الاستثمار الأجنبى المباشر الحد من مشكلة البطالة كما سبق الذكر، وهذا من خلال خلق فرص عمل إضافية فى البلد المضيف للاستثمار، ويتجلى هذا الأثر الإيجابى إذا كانت طبيعة الاستثمار الأجنبى المباشر والتقنيات المطبقة كثيفة استخدام العمالة المحلية، وكان الاستثمار الأجنبى ممثلاً فى مشروعات جديدة مولدة لفرص العمل وليس مجردالإستحواذ على مشاريع محلية قائمة، ومن ناحية أخرى يمكن أن تؤدى تدفقات الاستثمار الأجنبى المباشر إلى خفض مستويات التشغيل من خلال خروج المنشآت المحلية القائمة فى البلد المضيف

---

10) سليم عقون . 2010/2009، " **قياس أثر المتغيرات الاقتصادية على معدل البطالة** "، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل الماجيستير فى علوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، كلية العلوم الاقتصادية، الجزائر، ص 27 .

11) إيناس فهمى حسين. 2018، " **أثر الاستثمار الأجنبى المباشر فى سوق العمل فى مصر** "، المجلة الأردنية للعلوم الاقتصادية، المجلد الخامس، العدد الثانى، ص 170 0

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

من الســـوق نتيجة المنافســـة التى تواجهها من قبل المنشـــآت العالمية القائمة بالاستثمارات الأجنبية المباشرة.

ج- الأثر على الموازنة العامة للدولة[12]:-

يتميز الاســتثمار الأجنبى المباشــر بارتفاع معدلات ربحية الأنشــطة التى يقوم بها، ومن ثم زيادة حصـيلة الدولة من الضـرائب على أرباح الشـركات، غير أنه قد يحدث أثر ســـلبى على موازنة الدولة إذا أســـرفت الدولة فى منح الإعفاءات الضـــريبية والتيسيرات المالية.

خامساً: النظريات المفسرة للبطالة:-

فيما يلى تحليل لأهم النظريات المفسرة للبطالة والأكثر شيوعاً فى الفكر الاقتصادى:-

أ-النظرية الكلاسيكية: -

يرى الكلاسيك أن النمو السكانى وتراكم رأس المال ونمو طاقته الإنتاجية له تأثير بالغ على مستويات فى المدى الطويل، يرى الكلاسيك أيضاً، أن الاقتصاد يتوازن دائماً عند مستوى التشغيل الكامل، أى لامجال لوجود بطالة حيث أنه إذا تركت سوق العمل حرة دون تدخل خارجى، فإن مرونة الأسعار والأجور تضمن تحقيق التشغيل الكامل عند وضع التوازن. وبالتالى فى حالة سوق العمل الحّرة لا توجد بطالة إجبارية، وإذا وجدت بطالة فلابد أن تكون إختيارية، كما يُقر الكلاسيك أن السبب الأساسى لإستمرار البطالة فى سوق العمل هو تدخل الحكومة أو النقابات العمالية بفرض حد أدنى للأجور يزيد على أجر التوازن، [13].

---

[12]) المركز الديمقراطى العربى . 2014، " **الإستثمار الأجنبى المباشر وأثره على النمودى : دراسة قياسية على الحالة المصرية** " 0

[13]) لبيب شقير . " **نظرية التشغيل والدورات** "، مكتبة نهضة مصر، القاهرة، ص ص 19 – 20.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ب-النظرية النيوكلاسيكية:-

يرتكز التحليل النيوكلاسيكى على فكرة الحرية الاقتصادية، وكذلك سيادة ظروف التشغيل الكامل بناءًعلى قانون " ساى " للأسواق الذى يقوم على أن " كل عرض سلعى يخلق طلباً مساوياً له " وبتطبيق هذه الفكرة فى سوق العمل نجد أن زيادة عرض العمل ينتج عنه بطالة فى سوق العمل، الأمر الذى يؤدى إلى انخفاض الأجر الحقيقى، وبالتالى زيادة الكمية المطلوبة من العمل فتنخفض بذلك البطالة ويحدث التوازن[14].

ت-النظرية الماركسية:-

يرى ماركس أن قيمة السلعة تتحدد بكمية العمل اللازمة لإنتاجها، حيث يرى أن لكل سلعة قيمة استعمالية وقيمة تبادلية، وهو ما ينطبق على العمل كسلعة، ويتحدد الأجر الطبيعى بكمية العمل اللازمة لإنتاج وسائل العيش الضرورية لاستمرار الطبقة العاملة وتجديد قوة عملها، كما يرى أن وجود عدد من العاطلين يمنع ارتفاع الأجور عن الحد الأدنى الكافى للبقاء، فالمحرك الأساسى لهيكل سوق العمل وفقاً للنظرية الماركسية هو حجم الاستثمارات، فبزيادتها يزداد الطلب على العمل وتنخفض البطالة والعكس صحيح، أى أن البطالة دالة متناقصة فى حجم الاستثمارات الرأسمالى للطبقة العاملة بإعطائها أجراً أقل من القيمة التبادلية، وفى ظل تناقص معدلات الربحية مع زيادة التراكم الرأسمالى ومعدلات التركز السوقى، يقل مستويات التشغيل ويزداد حجم الأحتياطى من العاملين وعلى ذلك، يترتب على نمو الاقتصاد الرأسمالى تردى أحوال الطبقة العاملة وانخفاض مستويات الأجور وزيادة معدلات البطالة.[15]

14) Donald, F,and Gordon . 1974, **" A Neo- Classical Theory of Keynesian Unemployment",** p431.

15) Stockhammer, E . 2006, **" IS The Nairu Theory AMonetarist ; New Keynesian ; Post Keynesian or AMarxist Theory ? ",** Working Paper, No. 96, pp 3-4

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ث- النظرية الكينزية:-

يرى كينز أن ظاهرة البطالة ترجع إلى انخفاض الطلب الفعال الذى يحدد مستوى الإنتاج والتشغيل، ولعلاج المشكلة أقترح " كينز" بعض السياسات المالية والنقدية لزياجة الطلب الفعال والاستثمار، منها تخفيض سعر الفائدة لتحفيز الاستثمار، والإنتاج وبالتالى زيادة مستويات التشغيل [16].

ج-نظرية العقود الضمنية:-

تقوم هذه النظرية على أساس أن الاتفاقات المبرمة بين العمال وأصحاب العمل قد تكون غير رسمية أو ضمنية، وهذا يعنى أنه ليس من الضرورى صياغة هذه الاتفاقات بشكل رسمى وهى تنطلق من كون الأجور لاتنتقل ارتفاعاً أو انخفاضاً عند انخفاض الطلب على العمل، وبفضل هذه النظرية استطاع الاقتصاديون إرساء أولى المحاولات المتعلقة بالاقتصاد الحديث للعمل، حيث تفترض أن العمال على غير استعداد لتحمل مخاطر هذه العقود خاصة تلك المتعلقة بعدم استقرار الأجر الممنوح من طرف أصحاب العمل[17].

16) Solow,P . 1979, " **Alternative Approaches to Macroeconomic Theory : Apartial View** ",Canadian Journal of Economics, Vol.12, No.3, p 339

.

17) Ara, K . 1960, **" A NOTE on the Keynesian Unemployment "**, Hitotsubashi University,Vol. 1, No. 1 .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

القسم الثانى تحليل أثر الاستثمار الأجنبى المباشر على مستويات التشغيل فى مصر خلال الفترة (1990 – 2019)

سوف يتم تقسيم الفترة الزمنية محل الدراسة إلى فترتين زمنيتين، الأولى (1990 – 2004)، وهى تلك الفترة التى شهدت بداية تطبيق سياسات الإصلاح الاقتصادى وبرنامج التكيف الهيكلى بداية من عام 1991، وأحداث سبتمبر 2001 وغيرها من الأحداث الهامة، أما الفترة الثانية فتمتد من عام 2005 وحتى عام 2019، والتى شهدت أحداثاً كثيرة من بينها الأزمة المالية العالمية عام 2008، وأحداث ثورة 25 يناير 2011، وثورة يونيوعام 2013، وأخيراً التطورات الاقتصادية والسياسية وإستمرار تطبيق سياسات الإصلاح الاقتصادى منذ عام 2014 حتى عام 2019.

1-الفترة (1990 – 2004):-

أ-العلاقة بين التوظيف/إجمالى عدد السكان ومعدل النمو الاقتصادى فى مصر:-

يتضح من إستقراء البيانات الواردة بالجدول رقم (1)، أن نسبة التوظيف/ إجمالى عدد السكان بلغت أقصاها فى بداية الفترة لتبلغ نحو 45.3% من إجمالى عدد السكان فى عام 1990، بينما بلغت أدناها فى عام 2002 لتصل إلى نحو 38.2% من إجمالى عدد السكان، بينما يلاحظ أنه مع انخفاض نسبة التوظيف إلى إجمالى عدد السكان من 45.3% فى عام 1990 إلى نحو 41.4% فى عام 1991، انخفض معدل النمو الاقتصادى فى المقابل من 5.67% إلى نحو 1.13% على الترتيب، كما أنه مع ارتفاع نسبة التوظيف إلى إجمالى عدد السكان من 41.3% فى عام 1998 إلى نحو 42.8% عام 1999، ارتفع فى المقابل معدل النمو الاقتصادى من 5.6% إلى نحو 6.01%، ويلاجظ كذلك أنه مع ارتفاع نسبة التوظيف إلى إجمالى عدد السكان ثانية بعد انخفاضها فى عام 2000 والتى بلغت نحو 26.9% لتبلغ فى عام 2001 نحو41% وفى المقابل انخفض معدل النمو الاقتصادى ليصل إلى نحو 3.5%، بينما

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يلاحظ أن نسبة التوظيف بلغت فى عامى 2002، 2003 نحو 38.2%، 26.6% من إجمالى عدد السكان مقابل معدل للنمو الاقتصادى بلغ نحو 2.4%، 3.2% على التوالى، وفى نهاية تلك الفترة عام 2004 عاودت نسبة التوظيف الارتفاع لتبلغ نحو 27% من إجمالى عدد السكان مقابل معدل للنمو الاقتصادى 4.1% بعد إنخفاضها عام 2003 لتبلغ نحو 26.6% من إجمالى عدد السكان مقابل معدل للنمو بلغ نحو 3.2% (جدول رقم 1، شكل رقم 1)

جدول رقم (1) العلاقة بين التوظيف كنسبة من إجمالى عدد السكان ومعدل النمو الاقتصادى فى مصر خلال الفترة (1990-2004)

السنة	التوظيف / إجمالى عدد السكان%	معدل النمو الاقتصادى %
1990	45.3%	5.67
1991	41.4	1.13
1992	42.8	4.5
1993	42.7	2.9
1994	43.4	3.97
1995	42.3	4.6
1996	42.3	4.98
1997	–	5.5
1998	41.3	6.5
1999	42.8	1.6
2000	26.9	6.4
2001	40.97	3.5
2002	38.2	2.4
2003	26.6	3.2
2004	27	4.1

المصدر: قاعدة بيانات البنك الدولى

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

شكل رقم (1) العلاقة بين التوظيف / إجمالى عدد السكان ومعدل النمو الاقتصادى فى مصر خلال الفترة (1990 – 2004)

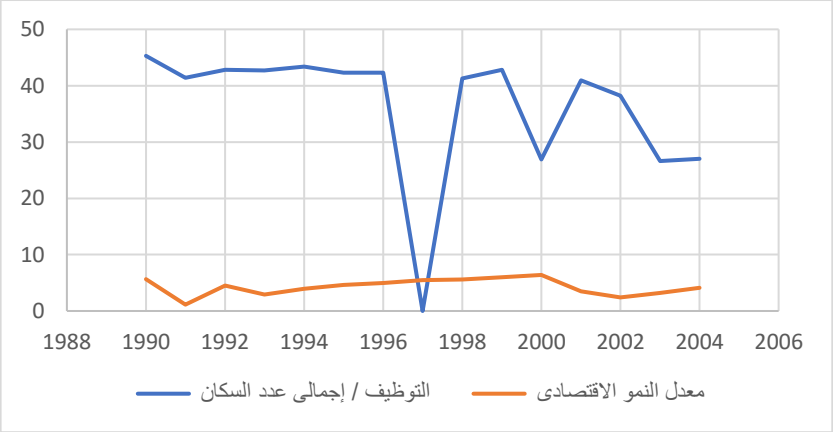

المصدر: إعتماداً على البيانات الواردة بالجدول رقم (1)

ب-العلاقة بين التوظيف / إجمالى عدد السكان والإستثمار الأجنبى المباشر /الناتج المحلى الإجمالى:-

يتضح من إستقراء البيانات الواردة بالجدول رقم (2)، أن نسبة الاستثمار الأجنبى المباشر /الناتج المحلى الإجمالى بلغت أقصاها فى عام 1994 لتبلغ نحو 2.4% من الناتج المحلى الإجمالى، بينما بلغت نسبة التوظيف نحو 43.4% من إجمالى عدد السكان، فى حين بلغت نسبة الإستثمار الأجنبى المباشر أدناها عام 2003 نحو 37.% من الناتج المحلى الإجمالى مقابل نسبة للتوظيف بلغت نحو 26.6% من إجمالى عدد السكان، كما يُلاحظ أنه فى عام 1994، بلغت نسبة الاستثمار الأجنبى المباشرأقصاها 2.4% من الناتج المحلى الإجمالى، وفى المقابل بلغت نسبة التوظيف نحو 43.4% من إجمالى عدد السكان على الترتيب، ويلاحظ أنه عند بلوغ نسبة التوظيف / إجمالى عدد السكان أقصاها عام 1990 لتبلغ نحو 45.3% بلغت نسبة الاستثمار الأجنبى المباشر نحو 1.7% من الناتج المحلى الإجمالى وهى النسبة ذاتها

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تقريباً عام 2004 رغم انخفاض نسبة التوظيف إلى إجمالى السكان إلى 27%(جدول رقم 2، شكل رقم 2).

جدول رقم (2) العلاقة بين التوظيف كنسبة من إجمالى عدد السكان والاستثمار الأجنبى المباشر كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى فى مصر خلال الفترة (1990- 2004)

السنة	التوظيف / إجمالى عدد السكان%	الاستثمار الأجنبى المباشر / الناتج المحلى الإجمالى%
1990	45.3	1.7
1991	41.4	68.
1992	42.8	1.1
1993	42.7	1.1
1994	43.4	2.4
1995	42.3	99.
1996	42.3	94.
1997	–	1.1
1998	41.3	1.3
1999	42.8	1.2
2000	26.9	1.2
2001	40.97	52.
2002	38.2	74.
2003	26.6	37.
2004	27	1.6

المصدر: قاعدة بيانات البنك الدولى

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

شكل رقم (2) العلاقة بين التوظيف / إجمالى عدد السكان والاستثمار الأجنبى المباشر / الناتج المحلى الإجمالى فى مصر خلال الفترة (1990- 2004)

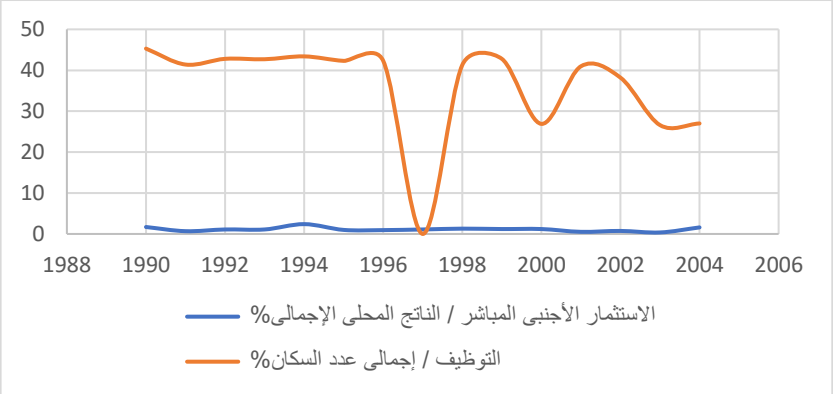

المصدر: إعتماداً على البيانات الواردة بالجدول رقم (2).

2-الفترة (2005 – 2019):-

أ-العلاقة بين التوظيف / إجمالى عدد السكان ومعدل النمو الاقتصادى:-

يتضح من إستقراء البيانات الواردة بالجدول رقم (3)، أن نسبة التوظيف بلغت أقصاها فى عام 2010 لتبلغ 45.04% من إجمالى عدد السكان مقابل معدل للنمو الاقتصادى بلغ نحو5.1 %، كما يلاحظ انخفاض معدل النمو الاقتصادى فى عام 2011 إلى 1.8% فقط، مع تراجع نسبة التوظيف للسكان إلى 43% وشهدت الأعوام الأخيرة تصاعد معدلات النمو الاقتصادى رغم إتجاه نسبة التوظيف للسكان للتناقص التدريجى (جدول رقم 3، شكل رقم 3)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول رقم (3) العلاقة بين التوظيف كنسبة من إجمالى عدد السكان ومعدل النمو الاقتصادى فى مصر خلال الفترة (2005-2019)

السنة	التوظيف / إجمالى عدد السكان%	معدل النمو الاقتصادى%
2005	–	4.5%
2006	41.4	6.8%
2007	42.9	7.1
2008	43.5	7.2
2009	43.5	4.7
2010	45.04	5.1
2011	43	1.8
2012	42.4	2.2
2013	42.1	2.2
2014	41.8	2.9
2015	40.8	4.4
2016	40.9	4.3
2017	39.7	4.2
2018	39.1	5.3
2019	–	5.6

المصدر: قاعدة بيانات البنك الدولى

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

شكل رقم (3) العلاقة بين التوظيف / إجمالى عدد السكان والاستثمار الأجنبى المباشر / معدل النمو الإقتصادى فى مصر خلال الفترة (2005 – 2019)

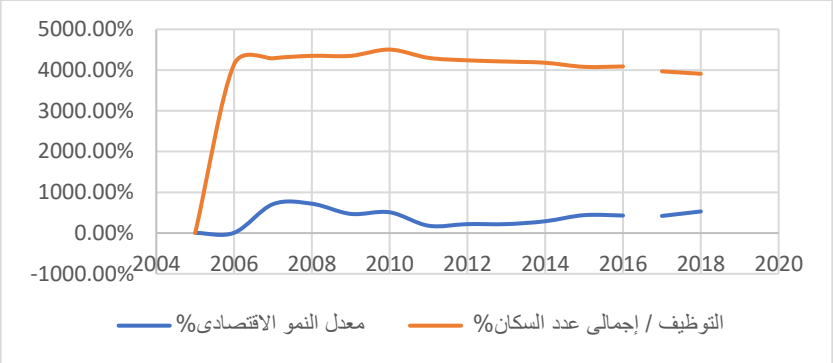

المصدر: إعتماداً على البيانات الواردة بالجدول رقم (3)

ب-العلاقة بين التوظيف / إجمالى عدد السكان والاستثمار الأجنبى المباشر /الناتج المحلى الإجمالى:-

يتضح من إستقراء البيانات الواردة بالجدول رقم (4)، أن نسبة الاستثمار الأجنبى المباشر بلغت أقصاها فى عام 2006 لتبلغ نحو 9.3% من الناتج المحلى الإجمالى، بينما بلغت أدناها فى عام 2011 لتصبح نسبة سالبة بنحو -20.% من الناتج المحلى الإجمالى، وهذه نتيجة حتمية ومتوقعة حيث شهد عام 2011 أحداث الثورة وتبعاتها التى أدت إلى هروب رؤوس الأموال وعدم إستثمارها فى مصر. ويلاحظ بشكل عام، أنه مع تراجع نسبة الاستثمار الأجنبى المباشرللناتج المحلى الإجمالى خلال الفترة بعد عام 2010، انخفضت نسبة التوظيف إلى إجمالى عدد السكان. ورغم ارتفاع نسبة الإستثمار الأجنبى المباشر/ الناتج المحلى الإجمالى. وهى الفترة التى شهدت تطبيق سياسات الإصلاح الاقتصادى وتحرير سعر الصرف، فإن نسبة التوظيف إ لى إجمالى عدد السكان أخذت فى الانخفاض (جدول رقم 4، شكل رقم 4).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول رقم (4) العلاقة بين التوظيف كنسبة من إجمالى عدد السكان والاستثمار الأجنبى المباشر كنسبة من الناتج المحلى الاجمالى فى مصر خلال الفترة (2005 – 2019)%

السنة	التوظيف / إجمالى عدد السكان %	الاستثمار الأجنبى المباشر / الناتج المحلى الإجمالى %
2005	–	5.99
2006	41.4	9.3
2007	42.9	8.9
2008	43.5	5.8
2009	43.5	3.6
2010	45.04	2.91
2011	43	-.20
2012	42.4	1
2013	42.1	1.5
2014	41.8	1.5
2015	40.8	2.1
2016	40.9	2.4
2017	39.7	3.15
2018	39.1	3.2
2019	–	2.97

المصدر: قاعدة بيانات البنك الدولى

شكل رقم (4) العلاقة بين التوظيف / إجمالى عدد السكان والاستثمار الأجنبى المباشر/ الناتج المحلى الإجمالى فى مصر خلال الفترة (2005 – 2019)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

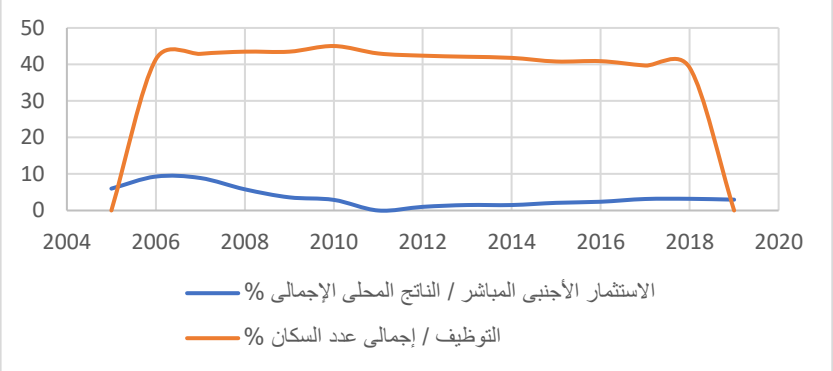

المصدر: إعتماداً على البيانات الواردة بالجدول رقم (4)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

القسم الثالث

النموذج القياسى لتحليل تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على التوظيف بالتطبيق على الحالة المصرية

النموذج المستخدم والبيانات:

يهدف هذا القسم إلى تحليل مدى تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على حجم التوظيف، وذلك بالتطبيق على مصر باستخدام بيانات سنوية خلال الفترة من 1990 إلى 2019. وتستخدم الدراسة اختبار يوهانسن للتكامل المتناظر Johansen Cointegration Test ونموذج متجه تصحيح الخطأ Vector Error Correction Model لدراسة العلاقة طويلة الأجل بين متغيرات النموذج، وهم معدل النمو الاقتصادي، والاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي كمتغيرات مستقلة، ونسبة التوظيف إلى إجمالي عدد السكان كمتغير تابع. ويوضّح الجدول رقم (5) المتغيرات المُتضمنة بالنموذج القياسي ورمزها وكيفية قياسها.

جدول رقم(5) المتغيرات التي تم استخدامها في النموذج القياسي

اسم المتغير	رمز المتغير	وصف المتغير وكيفية قياسه
معدل النمو الاقتصادي	*GDP*	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (سنة الأساس 2010)
الاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي	*FDI*	صافي التدفقات الاستثمارية الداخلية من قبل المستثمرين الأجانب منسوباً إلى الناتج المحلي الإجمالي
التوظيف كنسبة من إجمالي عدد السكان	*EMP*	نسبة السكان العاملين في الدولة إلى إجمالي عدد السكان – ويُعرف السكان في سن العمل هم من يكون أعمارهم 15 عاماً أو أكثر

المصدر: **قاعدة بيانات البنك الدولي**

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

نتائج النموذج القياسي:-

اختبارات جذر الوحدة:-

تحليل جذر الوحدة للتعرف على سكون المتغيرات السبعة المذكورة في الجدول السابق بالاستعانة بأحد أشهر الأساليب المستخدمة في هذا المجال وهو اختبار ديكي – فولر الموسع (Augmented Dickey – Fuller). ويتم اختبار سكون المتغيرات من خلال تقدير نموذج الانحدار التالي:

$$\Delta y_t = \propto y_{t-1} + x'_t\delta + \sum_{p=1}^{k} \beta_p \Delta y_{t-p} + \upsilon_t$$

حيث يمثل Δy_t الفرق الأول للمتغير محل الدراسة (y_t)، و k تمثل عدد فترات الإبطاء والتي سيتم تحديدها آلياً بواسطة حزمة Eviews 10 استناداً إلى معيار Akaike Info Criterion. أما بالنسبة ل x'_t، فهو يمثل المتغيرات الخارجية الاختيارية الممكن إدخالها والتي من الممكن أن تحتوي على إما حد ثابت فقط، حد ثابت واتجاه معاً، أو لا تحتوي على أيٍ من حد ثابت أو اتجاه على النحو التالي:

المعادلة باستخدام حد ثابت فقط: $Dx_t = \propto + \beta x_{t-1} + \upsilon_t$

المعادلة باستخدام حد ثابت واتجاه معاً:

$$Dx_t = \propto + \beta x_{t-1} + \delta T + \upsilon_t$$

المعادلة بدون استخدام حد ثابت أو اتجاه: $Dx_t = \beta x_{t-1} + \upsilon_t$

ويتمثل اختبار الفرض العدمي في $(\propto = 0)$، أي أن السلسلة بها جذر وحدة وبالتالي غير ساكنة في حالة قبول الفرض العدمي مقابل الفرض البديل متمثلاً في $(\propto < 0)$. ويوضّح الجدول رقم (6) أنه عند دراسة سكون المتغيرات باستخدام المتغير الخارجي (حد ثابت واتجاه)، فإن جميع المتغيرات غير ساكنة عند المستوى، وذلك باستخدام مستوى معنوية 5%.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول رقم(6) نتائج اختبار ADF عند المستوى

المتغير	إحصاء t	القيمة الحرجة	المتغير
EMP	2.059-	3.600-	حد ثابت واتجاه
GDP	3.677-	*4.380-	حد ثابت واتجاه
FDI	2.279-	3.600-	حد ثابت واتجاه

*القيمة الحرجة عند مستوى معنوية 1%

المصدر: نتائج برنامج STATA.

تم أخذ الفروق الأولى لجميع المتغيرات بالنموذج، وإعادة اختبار ADF مرة أخرى، تم التوصل إلى سكون كافة المتغيرات، وذلك عند مستوى معنوية 5%، كما هو موضح في الجدول رقم(7)

جدول رقم(7) نتائج اختبار ADF بعد أخذ الفروق الأولى

المتغير	إحصاء t	القيمة الحرجة	المتغير
EMP	2.087-	1.950-	بلا حد ثابت أو
GDP	3.590-	1.950-	بلا حد ثابت أو
FDI	3.052-	1.950-	بلا حد ثابت أو

المصدر: نتائج برنامج STATA.

*القيمة الحرجة عند مستوى معنوية 10%

اختيار فترات الإبطاء :- نظراً لاستخدام بيانات سنوية، فقد تم تحديد فترات الابطاء ابتداءً بعدد فترات (4) وفقاً لما اتبعته معظم الأدبيات للبيانات السنوية، ونجد أن معيار شوارتز SBIC حدد فترة ابطاء واحدة، ويتم الاعتماد في هذه الدراسة على معيار SBIC عند إجراء نموذج تصحيح الخطأ، أي اختيار فترة إبطاء واحدة.

اختبار يوهانسن للتكامل المتناظر Johansen Cointegration Test

يوضح اختبار يوهانسن ما إذا كان هناك متجهات التكامل المشترك بين المتغيرات محل الدراسة. ويوضح هذا الاختبار أيضاً نوع النموذج الأنسب للبيانات المستخدمة. فإذا كان هناك متجهات للتكامل المشترك بين المتغيرات فيتم استخدام نموذج متجه تصحيح الخطأ

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

VECM حيث توجد علاقة بين المتغيرات محل الدراسة في الأجل الطويل. وفي حالة عدم وجود متجهات للتكامل المشترك، فإن العلاقة بين المتغيرات تكون في الأجل القصير فقط، ومن ثم يتم استخدام نموذج VAR (Vector Auto Regression). ومن الجدير بالذكر أن هناك نوعين من الاختبارات وهما (Trace وMaximum Eigenvalue). بعد إجراء اختبار يوهانسن على المتغيرات محل الدراسة، يوجد متجه واحد للتكامل المشترك وفقاً لاختبار Trace، واختبار Maximum Eigenvalue. وبناءً عليه، يمكن استخدام نموذج متجه تصحيح الخطأ VECM.

نموذج متجه تصحيح الخطأ VECM

تم الاعتماد على نموذج متجه تصحيح الخطأ والذي يأخذ في اعتباره العلاقة بين المتغيرات في الأجلين القصير والطويل، وفيما يلي معادلة التكامل بين المتغيرات ومعامل تصحيح الخطأ:

$$EMP_t = \beta_0 + \beta_1 FDI_t + \beta_2 GDP_t + \lambda ECM_{t-1} + \varepsilon_t$$

توضّح المعادلة رقم (1) أن متغير التوظيف كنسبة من إجمالي عدد السكان هو المتغير التابع. وتعبر λ عن معامل تصحيح الخطأ. وبعد تقدير النموذج، تم الوصول للنتائج كما في الجدول رقم (8) :

جدول رقم (8) نتائج نموذج متجه تصحيح الخطأ

المتغير التابع التوظيف كنسبة من إجمالي عدد السكان		
المتغير	**المعلمات**	**الخطأ المعياري**
FDI	**1.04*	**0.596**
GDP	**3.00-**	**0.880**
معامل تصحيح الخطأ λ	**0.337-**	**0.143**

(*) العلاقة معنوية عند درجة ثقة 90%، (**)العلاقة معنوية عند درجة ثقة 95%.

المصدر: نتائج برنامج STATA.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

-يتضح من نتائج متجه تصحيح الخطأ أن هناك علاقة معنوية وموجبة بين الاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي وبين التوظيف كنسبة من إجمالي عدد السكان في الأجل الطويل. بينما توضح النتائج أن معدل النمو الاقتصادي له تأثير سلبي ومعنوي على التوظيف في مصر. ويمكن تفسير هذه النتائج كما يلي:

- صافي التدفقات الأجنبية المباشرة الناتجة من استثمار الأجانب (سواء أفراد أو مؤسسات) يساعد على خلق المزيد من فرص العمل في مصر. فمن الطبيعي أن التوسع في انشاء مشروعات أجنبية جديدة يستلزم مزيداً من قوى العمل، وخاصة المحلية، ومن ثم يزداد الطلب على العمالة المصرية وزيادة نسبة التوظيف، مما يتبعه بالتأكيد انخفاض معدلات البطالة.

- اتضح أن هناك علاقة عكسية ومعنوية بين معدل النمو الاقتصادي والتوظيف في مصر، وهذا يرجع بشكل اساسي إلى أن المصدر الأساسي للنمو الاقتصادي في مصر يأتي من الاستهلاك العائلي والذي تُمثّل نسبته أكثر من 80%، حيث وصلت نسبة الاستهلاك العائلي من الناتج إلى 81% في العام المالي 2019/2018، يليه نسبة الواردات السلعية من الناتج والتي وصلت في العام المالي 2019/2018 إلى 26.6%، وذلك وفقاً لقاعدة بيانات وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية.

بعض الاختبارات الخاصة بصلاحية النموذج

تم إجراء اختبار للتأكد من أن البواقي تحقق شرط عدم وجود ارتباط ذاتي No Serial correlation. وفقاً لنتائج الاختبار تم التوصل إلى عدم رفض الفرض العدمي، أي أنه لا يوجد ارتباط ذاتي بين البواقي عند مستوى معنوية 5%وعلى الجانب الآخر، تم التأكد من أن البواقي تتبع التوزيع الطبيعي وأن هناك ثباتاً في التباين بين البواقي وذلك عند مستوى معنوية 5%.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

القسم الرابع

النتائج والتوصيات

أولاً: نتائج الدراسة:-

يمكن إيجاز نتائج الدراسة فى النقاط الآتية:-

1- توجد علاقة معنوية وموجبة بين الاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي وبين التوظيف كنسبة من إجمالي عدد السكان في الأجل الطويل، حيث أن صافي التدفقات الأجنبية المباشرة الناتجة من استثمار الأجانب (سواء أفراد أو مؤسسات) يساعد على خلق المزيد من فرص العمل في مصر.

2- معدل النمو الاقتصادي له تأثيراً سالباً ومعنوياً على التوظيف في مصر، وهذا يرجع بشكل اساسي إلى أن المصدر الاساسي للنمو الاقتصادي في مصر يأتي من الاستهلاك العائلي والذي تمثل نسبته أكثر من 80% كما سبق الذكر، حيث وصلت نسبة الاستهلاك العائلي من الناتج إلى 81% في العام المالي 2019/2018، يليه نسبة الواردات السلعية من الناتج والتي وصلت في العام المالي 2019/2018 إلى 26.6%، وذلك وفقاً لقاعدة بيانات وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية.

3-أن التوسع في انشاء مشروعات أجنبية جديدة يستلزم مزيداً من قوى العمل خاصة المحلية، ومن ثم يزداد الطلب على العمالة المصرية وزيادة نسبة التوظيف، مما يتبعه بالتأكيد انخفاض معدلات البطالة.

4-أن معامل تصحيح الخطأ Error Correction Term جاء سالباً ومعنوياً، وهذا يعني أنه بنسبة 34% يتم تصحيح الاختلالات في الأجل القصير للعودة إلى المسار التوازني مرة أخرى في الأجل الطويل.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثانياً: توصيات الدراسة:-

تتمثل أهم توصيات الدراسة فى الآتى:-

1-نظراً لأهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في خلق مزيد من فرص العمل وتأثيره الإيجابي على التوظيف في مصر، فمن الضروري توجه الحكومة لتقديم مزيدٍ من التيسيرات المضاعفة للاستثمارات الاجنبية المباشرة، خاصة أن نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر من الناتج المحلي انخفضت في السنوات الأخيرة وصلت إلى 3% فقط في الأعوام الثلاثة الأخيرة، في حين أنها وصلت إلى أكثر من 8% في عامى2006 و2007.

2-ومن الضروري ألا يقتصر تشجيع الاستثمارات الأجنبية في المشروعات الخاصة فقط ولكن من المهم تحفيز تلك الاستثمارات للتوجه نحو المشروعات القومية التي تقوم بها الدولة حالياً، والتى تتطلب استثمارات ضخمة تتراوح بين 150 و200 مليار جنيه سنوياً، ومعظمها فى مشروعات بنية أساسية دافعة للاستثمار.

3-بعد أن اتضحت العلاقة السلبية بين معدل النمو الاقتصادي والتوظيف، فمن الضروري إعادة هيكلة مصادر نمو الناتج المحلي في مصر، والتوجه إلى مزيد من الاستثمارات الخاصة والعامة، وتشجيع الصادرات. فهذه المصادر هي القادرة على خلق مزيد من فرص العمل، ومن ثم يكون هناك تأثيرموجب للنمو الاقتصادي على التوظيف في مصر.

4-ضرورة العمل بشكل واضح على تخفيض معدلات الضرائب على المستثمرين الأجانب بما يحفز المستثمرين على الاستثمار لما لهذا من انعكاس على تكاليف الإنتاج ومن ثم القدرة التنافسية التصديرية وتحقيق الأرباح بما يتيح فرص جديدة للعمالة المصرية.

5-ضرورة العمل على تأكيد ضمانات إعادة تحويل رأس المال للخارج مع تحويل الأرباح، فضلاً عن ضرورة تخفيض معدلات الفائدة على القروض بالنسبة لبعض الصناعات الإستراتيجية فى مصر والتى تستوعب نسبة كبيرة من العاطلين.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قائمة المراجع

أولاً: المراجع العربية:-

- أحمد مبروك محمد خليفة، إبراهيم سيد عبد اللطيف. 2014، " **الاستثمار الأجنبى المباشر وأثره على النمو الاقتصادى: دراسة قياسية على الحالة المصرية خلال الفترة (1970 – 2010)** "، المركز الديمقراطى العربى.
- المركز الديمقراطى العربى. 2014، " **الاستثمار الأجنبى المباشر وأثره على النمو الاقتصادى: دراسة قياسية على الحالة المصرية ".**
- إيناس فهمى حسين. 2018، " **أثر الاستثمار الأجنبى المباشر فى سوق العمل فى مصر "**، المجلة الأردنية للعلوم الاقتصادية، المجلد رقم (5)، العدد رقم (2).
- بيرى. 2016، "**محددات الاستثمار الأجنبى المباشر وآثاره على التنمية الاقتصادية: دراسة قياسية مقارنة بين الجزائر وتونس والمغرب للفترة الزمنية (1996 – 2014)**"، **جامعة أم البواقى**
- خليل محمود خليل عطية، " **الإستثمارات الأجنبية المباشرة والتنمية: بحث فى النظرية "**، مجلة مصر المعاصرة، العددان (437)، (438)، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والإحصاء والتشريع، القاهرة.
- دريد محمود السامرتى. 2006،" **الاستثمار الأجنبى: المعوقات والضمانات القانونية "**، الطبعة الأولى، مركز دراسات الدورة العربية، بيروت.
- سليم عقون. 2009 / 2010، " **قياس أثر المتغيرات الاقتصادية على معدل البطالة"**، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل الماجيستير فى علوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، الجزائر.
- عبد السلام أبو قحف. 2003،" **الأشكال والسياسات المختلفة للاستثمارات الأجنبية"**، الإسكندرية، مؤسسة شباب الجامعة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

– عبد الكريم بعداش. 2008، " **الاستثمار الأجنبى المباشر وآثاره على الاقتصاد الجزائرى خلال الفترة (1996– 2005)** "، رسالة دكتوراة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر.

– عبير ياف. 2016، " **أثرالاستثمار الاجنبي المباشر على النمو الاقتصادي والتنمية والفقر والبطالة في الجزائر**"، مجلة العلوم الإنسانية، المجلد رقم (16)، العددرقم2

– عدنان غانم، لبنى حسين صالح المسيبلى. 2003،"**دور الاستثمارات الأجنبية المباشرة فى التنمية الاقتصادية فى الجمهورية اليمنية** "، مجلة جامعة دمشق، المجلد رقم(19)، العدد الثانى.

– عدنان مناتى صالح. 2013،" **دور الاستثمار الأجنبى المباشر فى التنمية الاقتصادية للدول النامية مع إشارة خاصة للتجربة الصينية** "، كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة.

– عمارى زهير، حافظ أمين بوزيدى. 2018، " **أثرالاستثمار الأجنبى المباشر على البطالة فى الاقتصاد الجزائرى باستخدام نموذج الانحدار الذاتى لفترات الإبطاء الموزعة (ARDL) خلال الفترة (1996 – 2014)** "، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، جامعة المسيلة، الجزائر، العدد رقم (54).

– لبيب شقير. 1954، **"نظرية التشغيل والدورات "**، مكتبة نهضة مصر، القاهرة.

–مريمت عديلة، عمر عبده. 2015،" **واقع وإتجاهات الاستثمار الأجنبى المباشر فى الدول النامية والدول العربية** "، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد الثالث والأربعون.

ثانياً: المراجع الأجنبية:–

-Ara, K. 1960, **"ANOTE on the Keynesian Unemployment"**, Hitotsubashi University, Vol. 1, No. 1.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

-Ashraf,A,Herzer, D, and Nunnenkamp.2016**, "The Effects of Greenfield FDI and Gross – Border M&AS on Total Factor Productivity"** World Economy 39 (11).
-Derrick, P. 2018**," Determinants and Consequences of Foreign Direct Investment (FDI) in Thailand"**; Available at SSRN: https://ssrn.com/abstract=3278562
-Donald, F, and Gordon. 1974, **"ANeo- Classical Theory of Keynesian Unemployment",** p431.
-H. Zhu, L, Duan, Y, Guo, K, Yu. 2016**, " The Effects of FDI: Economic Growth and Energy Consumption "**, Economic Modelling Elsevier, Vol.58
-Hellstrom,J.2016, **" China Acquisitions in Europe: European Perceptios of Chinese Investments and their Strategic Implications"**.
-InternationlEc onomic Develoment CounciL, **" Anew Standard: Achieving Data Excellence in Economic Development Washington",**DC: Author.
-K.s. Vataliya, Bhanuben, N, and Parmar.2013, **" Foreign Capital and Foreign Investment "**, Gujarat, India, Vol. 1. Issue3
-Press,J.2018**, "Foreign Direct Investment,Economic Growth and Employment: Evidence from China"**, International Research in Economics and Finance, Vol.2, No.1
-Solow, P. 1979, **"Alternative Approaches to Macroeconomic Theory: Apartial View"**,Canadian Journal of Economics, Vol.12, No.3, p 339.
-Stockhammer, E. 2006, **" IS The Nairu Theory AMonetarist ; New Keynesian ; Post Keynesian or AMarxist Theory ? ",** Working Paper, No. 96, pp 3-4.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

The Impact of The Foreign Direct Investment on The Employment Levels with Application to the Egyptian Case, during the Period from1990 to2019

Dr.Eman Mohamed Abdel-latif Mostafa

Lecturer at Department of Economics
Faculty of Administration, Economics and Information Systems
Misr University for Science and Technology

Abstract:

Unemployment is an economic scourge that most countries suffer from and strive to alleviate through various economic policies, including policies aimed at attracting foreign direct investment. Hence, the paper is to answer the following question, "Did foreign direct investment contribute to the improvement of employment levels in Egypt during the period from 1990 to 2019?" The study follows the induction and extrapolation methodologies, on one hand, and the applied standard approach, on the other hand, to answer the main question raised by the study.

The paper is divided into four main sections, the first of which deals with the frame of reference for foreign direct investment studies, and the second deals with the impact of foreign direct investment on employment levels in Egypt during the period under study. The third section presents the standard model used to analyse the impact of foreign direct investment on employment in Egypt, and the last section presents the most important findings and recommendations made by the researcher. The researcher has come up with a number of results, including: The expansion in establishing new foreign projects requires more work forces, especially the local ones, and then both the demand for Egyptian labour

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

and the employment rate increase. Moreover, the rate of economic growth exerts a negative and moral impact on employment in Egypt, and this is mainly due to the fact that the main source of economic growth in Egypt comes from household consumption. The study is concluded with a number of recommendations, the most important of which are: The need for the government to provide more facilities to double foreign investment, as well as the need to work clearly to reduce tax rates for foreign investors, in order to provide new opportunities for Egyptian labour.

Keywords:

Foreign direct investment; Employment Levels; Employment Ratio to the Total Population; Ratio of Foreign Direct Investment to GDP; Economic Growth Rate; Joint Investment or Bilateral Investment; Components of Foreign Direct Investment; Theories Explaining Unemployment; Implicit Contract Theory; Investment Fully Owned by the Foreigner Investor.

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com